* المحامي الدكتور عمر مشهور حديثة الجازي
مدير المركز الأردني لتسوية النزاعات

حوكمة الشركات في الأردن

لقد تعاظم الإهتمام في الآونة الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الإقتصاديات المتقدمة و الناشئة خاصة بعد دخول العديد من الدول في عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO)، والإتفاقيات الأوروبية و الدخول في إتفاقيات تجارية حرة مع العديد من الدول، كل ذلك أوجد مقدار كبير من المنافسة فيما بين الشركات على المستويين المحلي و العالمي من حيث التسويق و الخدمات و القدرة على الحصول على مصادر التمويل.

وحيث أن الإستثمار العالمي في أسواق المال الناشئة يمر بمرحلة من التزايد فإن ذلك يحتم على الشركات إتباع أسس و سياسات تحكم عملها كمبادئ حوكمة الشركات.
وفي هذا الصدد فقد تطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حوكمة الشركات فى العديد من النواحى الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل بما يعمل على تحقيق التنمية الشاملة فى كل من الدول المتقدمة والناشئة على حدٍ سواء.

ومن الملاحظ انه على الصعيد العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات، وقد يرجع ذلك إلى تداخله فى العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذى يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل. ولكن وبصفة عامة يمكننا القول أن مفهوم حوكمة الشركات ***معني بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح Stakeholders وغيرهم، وذلك عن طريق الإلتزام بتطبيق معايير الإفصاح و الشفافية.***

كما ويمكننا القول أن مفهوم حوكمة الشركات ***يشير إلى القواعد و المعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة Management وبين حملة الأسهم Shareholders وحملة السندات Lenders وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (العمال- الموردين- الدائنين- المستهلكين).***

ونظراً للتزايد المستمر الذى إكتسبه مفهوم حوكمة الشركات فقد حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة؛ وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بالإضافة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD التى أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات Corporate Governance Principles والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة و الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة أسهمها في أسواق المال من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل.
وقد تم تقسيم هذه المبادئ إلى خمس مجموعات من معايير التقييم تشمل مايلي:

1- <u>حقوق المساهمين:</u>

"The Right of Shareholders"

وتشمل حق نقل ملكية الأسهم، و التصويت في الهيئة العامة و إختيار مجلس الإدارة والحصول على الأرباح و حقهم في المشاركة الفعالة في إجتماعات الهيئة العامة.

2- <u>المعاملة المتساوية للمساهمين:</u>

"The Equitable Treatment of Shareholders"

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة و كذلك حقهم في التصويت في الهيئة العامة فيما يتعلق بالقرارات الأساسية و الهامة في الشركة و العمل على حمايتهم من أي عملية إستحواذ أو دمج مشكوك فيها، وكذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

3- <u>دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة</u>:

"The Role of Shareholders"

وتعني إحترام حقوقهم القانونية و التعويض عن أي إنتهاك لتلك الحقوق و تعزيز دورهم في المشاركة بالرقابة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح حملة السندات و البنوك و العملاء وغيرهم ممن يرتبطون بمصالح و الشركة.

4- <u>الإفصاح و الشفافية:</u>

"Disclosure and Transparency"

و يقصد بها الإفصاح عن المعلومات الهامة في الشركة ودور مدقق الحسابات و الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم و الإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة و المدراء، على أن يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين المساهمين و أصحاب المصالح بدون أي تأخير.

5- <u>مسؤولية مجلس الإدارة:</u>

"The Responsibility of the Board"

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية و كيفية إختيار اعضائة ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية في الشركة.

ومن الملاحظ أن مفهوم حوكمة الشركات غير مقصور على النواحي التشريعية فقط بل تمتد أهميته ليشمل النواحي الإقتصادية و الإجتماعية و المالية أيضاً.

حيث أن إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات تتنامى أهميته على ***الصعيد الإقتصادي*** وذلك لضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين و حملة الأسهم لتحقيق عائد مناسب لإستثماراتهم و العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة مالكي أقلية الاسهم.

كما تعمل حوكمة الشركات على تعظيم قيمة الشركة وتدعيم وضعها التنافسي بالأسواق، مما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو و يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذى يؤدى إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

أما على ***الصعيد القانوني*** فهنالك إهتمام كبير من قبل القانونيين بأطر وآليات حوكمة الشركات حيث أنها تعمل على الحفاظ على حقوق الأطراف المتعددة بالشركة، إذ تضم هذه الأطراف

حملة الأسهم ومجلس الإدارة والمديرين والعاملين والمقرضين والبنوك وأصحاب المصالح...إلخ. لذلك فإن التشريعات القانونية التي تحكم عمل الشركات تعتبر العمود الفقري لأطر وآليات حوكمة الشركات. وبالرغم من اختلاف القوانين والنظم الأساسية المرتبطة بحوكمة الشركات بين الدول، الا أن الأنظمة القانونية تعد هي صمام الأمان الرئيسى اللاذي يضمن الحوكمة الجيدة للشركات. كما إن كل من معايير الإفصاح والشفافية ومعايير المحاسبة يجب أن تكون عصب مبادئ حوكمة الشركات.

كما نلاحظ أن قواعد حوكمة الشركات تتقاطع مع العديد من القوانين مثل قانون الشركات و قانون الأوراق المالية و قانون البنوك وقانون المنافسة والعمل و المحاسبة وغيرها من القوانين ذات العلاقة.

أما على ***الصعيد الإجتماعي*** فإن مفهوم الحوكمة في معناه الواسع لا يضم فقط الشركات بل يمتد ليشمل المؤسسات العاملة في المجتمع سواء كانت مملوكة للقطاع العام أو الخاص و التي يؤثر نشاطها على الأفراد و المجتمع، لذا فإن الإطار الأشمل لمفهوم الحوكمة Governance يكون مرتبطاً ليس فقط بالنواحي القانونية والمالية والمحاسبية بالشركات، ولكنه يرتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالنواحى الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

ويمكن القول إنه إذا صلحت الشركة كنواة صلح الإقتصاد ككل، وإذا فسدت فإن تأثيرها من الممكن أن يمتد ليضر عدد كبير من فئات الإقتصاد والمجتمع، حيث أن الشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة، بحيث يؤثر أداؤها على الوظائف والدخول ومستويات المعيشة، وغيرها من الأمور المرتبطة بحياة الأفراد والمؤسسات بالمجتمع، وبالتالي يجب ان تكون الشركات مساءلة عن التزامها فى الإطار الأشمل وذلك تحقيقاً لرفاهية وتقدم المجتمع.

الأردن وتطبيقات حوكمة الشركات

لقد تزايد الإهتمام بقواعد و تطبيقات حوكمة الشركات مؤخراً في الأردن، وفي سياق هذا الإهتمام و بمبادرة من البنك الدولي فقد تم تشكيل فريق وطني من المستشارين لعمل دراسة لتقييم ودراسة البيئة التشريعية في الأردن و مدى إلتزام الأطر القانونية و التنظيمية و الرقابية

للقوانين الأردنية بالقواعد و المعايير الدولية لحوكمة الشركات، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القواعد التي تضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات في الأردن. حيث خلصت هذه الدراسة إلى أهم نقاط الضعف والقوة فى مناخ حوكمة الشركات
بكل من قطاع المال والشركات في الأردن. وقد أشارت الدراسة فى مجملها إلى أن مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات فى الأردن متواجدة فى العديد من القوانين ومن أهمها قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 و تعديلاته وقانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 و قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 و قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003 وغيرها من القوانين و الأنظمة التي ترتبط بحوكمة الشركات في الأردن سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

كما أن هنالك العديد من النقاط الإيجابية في هذه القوانين و التي تتفق ومفهوم حوكمة الشركات في الأردن ، إلاّ أنه ومن الناحية الأخرى فهنالك عدد من المسائل التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل لدرء أي من الممارسات السلبية.

فمن المظاهر ***الإيجابية*** لحوكمة الشركات فى الأردن، نجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم كالمشاركة فى توزيع الأرباح والتصويت فى الجمعيات العمومية والإطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة وغيرها الكثير. كما إن معايير المحاسبة و التدقيق تتفق إجمالاً و المعايير الدولية.

أما بالنسبة للمظاهر ***السلبية***، فهنالك بعض البنود التي تحتاج للدراسة و التعديل منها عدم وجود أي نوع من الفصل القانوني بين مسؤوليات المدراء التنفيذيين داخل مجلس الإدارة و المدراء غير التنفيذيين، كما أن مفهوم المدراء المستقلين غير متوفر في التشريعات الأردنية ذات العلاقة كما أن الإجراءات المتبعة في تعيين أعضاء اللجان المختلفة في الشركة كأعضاء لجنة التدقيق و أعضاء اللجان التنفيذية الأخرى تفتقر للشفافية و المصداقية .

وقد كان هنالك بعض الإقتراحات لرفع كفاءة تطبيق معايير حوكمة الشركات في الأردن منها على سبيل المثال لا الحصر، تخفيض النسبة المطلوبة لمن يحق لهم من المساهمين طلب عقد إجتماع غير عادي للهيئة العامة و إشتراط موافقة الهيئة العامة على مشتريات الأصول التي تتجاوز قيمتها مبلغ معين، و الفصل فيما بين رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي.

كما أن تطبيق الأردن للمعايير الدولية وإنضمامه لمنظمة التجارة العالمية (WTO) و ابرامه إتفاقيات الشراكة و التجارة الحرة المختلفة يضعه أمام تطبيق المعايير الدولية لحوكمة الشركات.

في نهاية المطاف فإن حوكمة الشركات تعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسي في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون ودولة المؤسسات، ولجعل المنطقة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

Email: ***oaljazy@jcdr.com***